

الاسم واللقب: أسماء بوزنورة

الدرجة العلمية: باحثة في الدكتوراه

المؤسسة الأصلية: جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2 ،كلية العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير والعلوم التجارية

الدولة: الجزائر

البريد الإلكتروني: bouzenouraasma@yahoo.fr

/ الأبحاث والمنشورات:

المشاركة في المؤتمرات والندوات: -يوم علمي جهوي حول:الجودة، الفاعلية والأداء في القطاعات الخدمية يوم: 10-12-2013 ، ورقة علمية بعنوان:الأزمات الاقتصادية وانعكاساتها على القطاعات الخدمية.

-ملتقى وطني حول :الاقتصاد الجزائري وتحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي يومي 06-07 ماي 2014، ورقة علمية بعنوان: انعكاسات الأزميتين الاقتصاديتين العالميتين(1986 و 2008) على الموارد البشرية في الجزائر .

المشاركة بورقة بحثية

محور البحث: المحور الرابع السياسة النقدية في الجزائر

عنوان البحث: انعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية على المؤشرات النقدية في الجزائر

ملخص البحث: نحاول من خلال هذه الورقة العلمية دراسة انعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية والمتمثلة أساسا في : أزمة انخفاض أسعار المحروقات 1986 والأزمة المالية العالمية 2008 بما في ذلك الصدمة الأخيرة في أسعار النفط والتي بدأت أواخر عام 2014 والمستمرة خلال هذا العام (2015) من خلال إبراز تأثيراتها على المؤشرات النقدية على وجه الخصوص الكتلة النقدية، السيولة الوطنية، معامل الاستقرار النقدي، التضخم الاقتصادي مع الإشارة إلى الدور الذي تؤديه السياسة النقدية الجزائرية خلال هذه الأزمات.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية، الكتلة النقدية، السيولة الوطنية، التضخم الاقتصادي، السياسة النقدية.

Résumé

Nous essayons à travers ce papier scientifique étudier les impacts des crises économiques mondiale principalement : Choc de l'effondrement des prix du pétrole 1986 et crise financière mondiale en 2008 y compris récente choc du prix du pétrole qui a commencé à la fin de 2014 et poursuivies à travers cette année (2015) en mettant en évidence leur impact sur les indicateurs monétaires, en particulier la masse monétaire, la liquidité nationale, coefficient de stabilité monétaire, l'inflation économique avec référence au rôle joué par la politique monétaire algérienne durant ces crises.

Mots clés : crise économique, masse monétaire, liquidité nationale, 'inflation économique, politique monétaire

المقدمة

الاقتصاد الجزائري عرضة للأزمات الاقتصادية العالمية لانفتاحه تجاريا على العالم الخارجي وباعتباره اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد في إيراداته إذ أكثر من 97% من المداخيل متأتية من صادرات المحروقات هذا الأخير تحكمه متغيرات خارجية الأمر الذي يجعل موجات الانتعاش والركود التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري مرهونة بهذه التغيرات.

أشهر الأزمات الاقتصادية التي أثرت بحدة على الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تتمثل في أزمة انهيار أسعار المحروقات عام 1986 بانخفاض أسعارها بأكثر من النصف خلال عام واحد وزاد من وطأتها طول مدتها والتي استمرت إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين، فكان لها انعكاس شديد على الأوضاع النقدية للبلاد حيث كانت أمام مواجهة أسوأ اختيار بلجوءها إلى المديونية الخارجية من أجل توفير السيولة المحلية إضافة إلى التمويل بالعجز الذي كانت نتائجه واضحة خاصة في ظل الغياب شبه كامل لدور السياسة النقدية فكانت النتيجة ظهور مستويات قياسية للتضخم الاقتصادي الذي سجل مستوى قياسي سنة 1995 بنسبة بلغت 31.7% إضافة إلى الانخفاض الكبير المسجل في قيمة العملة الوطنية والمصحوبة بانخفاض كبير للقدرة الشرائية للسكان، لكن الوضع الاقتصادي للبلاد عند انطلاق الأزمة المالية العالمية لعام 2008 تميز بالحبوكة المالية الناتجة عن فائض السيولة النقدية تحت تأثير عودة تراكم الموجودات الخارجية منذ بداية القرن الواحد والعشرين عاشت خلالها مرحلة رواج وتمكنت من تسديد مديونيتها لكن اقتصاد الجزائر رغم هذه المؤشرات الإيجابية فلن الأزمة المالية العالمية أثرت على إيراداتها النفطية وأدت إلى انخفاض ملحوظ في الكتلة النقدية (العرض النقدي) بتسجيله معدل نمو بلغ فقط 3.1% عام 2009 وسجلت نسبة مساهمة الأصول الخارجية في العرض النقدي أيضا انخفاضا كبيرا.

عاد مرة أخرى الاتجاه النزولي لأسعار المحروقات الجزائرية للانخفاض بداية من الثلاثي الثالث لعام 2014 حيث سجلت الأسعار انخفاضا عام 2014 بنسبة 46% مقارنة بعام 2013 حيث انتقلت الأسعار من 100.9 دولار للبرميل عام 2013 إلى مستوى 54.6 دولار للبرميل عام 2014 استمر الانخفاض في الأسعار خلال عام 2015 وسجلت أقل مستوى حتى شهر أوت 2015 عند مستوى 40.38 دولار للبرميل وتأتي هذه الموجة التراجعية في الأسعار نتيجة التراجع في الطلب العالمي خاصة للأزمة الاقتصادية في أوروبا و نتيجة هذا الانخفاض كانت واضحة على المؤشرات النقدية بتسجيل عجزا كبيرا في الميزان الكلي وانخفاض في سعر الصرف الحقيقي للدينار.

بناء على هذا الطرح تتمحور إشكالية هذه الورقة العلمية حول:

كيف أثرت الأزمات الاقتصادية للفترات 1986 و 2008 بما فيها صدمة نهاية عام 2014 على المؤشرات النقدية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة

- فائض وعجز السيولة في الاقتصاد الجزائري ظاهرة هيكلية تخضع لتقلبات أسعار المحروقات.
- تعتبر مداخيل البترول المحدد الرئيسي للمعروض النقدي في الاقتصاد الجزائري
- انهيار سعر صرف العملة الوطنية خلال الصدمة النفطية الأخيرة الأكبر في تاريخ الأزمات الاقتصادية في الجزائر
- تعد أزمة 1986 أشد أزمة اقتصادية تأثيرا على معدلات التضخم بتسجيلها لمعدلات قياسية في تاريخ الاقتصاد الجزائري.

هدف البحث

استنادا لما سبق نهدف من خلال هذه الورقة العلمية إلى إبراز انعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية على وجه الخصوص أزمة 1986 وأزمة 2008 إضافة إلى صدمة النفط الأخيرة على المؤشرات النقدية باعتبارها وسائط تهدف من خلالها السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للبلاد.

منهجية الدراسة

اعتمدنا في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات والمعلومات المتحصل عليها وتحديد العلاقة الموجودة بين المتغيرات بالإضافة إلى المنهج الإستنتاجي لاستخلاص النتائج ذات الدلالة بالإضافة إلى المنهج المقارن للمقارنة بين الأزمات الثلاثة فيما يخص إسقاطاتها على المؤشرات النقدية.

خطة الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة نعتد على الخطة التالية:

- I. مفاهيم حول السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية في الجزائر
- II. مقابلات الإصدار النقدي في الجزائر.
- III. انعكاسات الأزمات الاقتصادية على المؤشرات النقدية.

I. مفاهيم حول السياسة النقدية والأزمات الاقتصادية في الجزائر

1. تعريف السياسة النقدية وتطورها في الجزائر

1.1. تعريف السياسة النقدية

قدمت للسياسة النقدية تعاريف عدة تختلف باختلاف الاتجاهات النظرية للباحث الاقتصادي لكنها تتفق في نقاط محددة من حيث أنها ترتبط بشكل وطيد بالنقد والجهاز المصرفي وكذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة بصفة عامة. وبشكل مختصر يمكن تقديم التعريف التالي للسياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة من الأدوات والوسائل التي تطبقها السلطة النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان وتتم إما بإحداث تأثير في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة والهدف من التأثير هو امتصاص السيولة الزائدة أو ضخ الاقتصاد بالسيولة النقدية.

2.1. تطور السياسة النقدية في الجزائر

1.2.1. المرحلة الأولى (1962-1970)

تميزت هذه المرحلة باسترجاع الجزائر للسلطة وظلت الخزينة العمومية تتبع الخزينة الفرنسية إلى غاية 1962/08/29 وخلال هذه الفترة لم تكن هناك سياسة نقدية واضحة المعالم وكان هناك اعتماد كبير على ميزانية الدولة في تمويل مختلف الأنشطة الاستثمارية بما ينسجم والمخططات المركزية أما البنك المركزي الجزائري فيتمثل دوره حسب قانون 1965 في الخدمة الكلية للخزينة العمومية من خلال منحها التسبيقات والائتمان دون حدود أو شروط الأمر الذي

غيب معها آليات السياسة النقدية طيلة هذه المرحلة كما تم تسجيل عدم مرونة سعر الفائدة وتفضيل الاستثمارات الحقيقية على حساب السياسة الائتمانية.

2.2.1. المرحلة الثانية (1971-1982)

شهدت هذه المرحلة المخططين الرباعيين الأول (1970-1973) والثاني (1974-77) والتي تميزت باخضاع دور السياسة النقدية لسياسة الميزانية وتم إلغاء الحد الأقصى لمساهمات البنك المركزي في تمويل الخزينة العامة للدولة، كما تم خلالها إلزام المؤسسات العمومية بتوطين جميع عملياتها المصرفية لدى بنك واحد فضلا عن إلزام المؤسسات المصرفية والمالية بالإكتتاب في سندات الخزينة لتأمين إعادة تمويل هذه الأخيرة وهذا ما يبين لنا غياب آليات السياسة النقدية فقد ظلت بيد السلطات السياسية (وزارتي التخطيط والمالية) بعيدا عن البنك المركزي.

3.2.1. المرحلة الثالثة (1986-1989)

عرف القطاع المصرفي بعض الإصلاحات خلال هذه الفترة ونتج عنه اتجاه نحو لامركزية القرار أحيانا خاصة بصور قانون القرض والبنك عام 1986 والذي فصل بين البنك المركزي كسلطة نقدية والبنوك التجارية كبنوك أولية خاصة في مجال السياسة الائتمانية حيث انبثق عن ذلك مخطط وطني للقرض وتمكن خلالها البنك المركزي من تحديد أهداف التوسع النقدي وتفعيل آلية سعر إعادة الخصم وسعر الفائدة ابتداء من عام 1989 ومن ثم بدأت تظهر معالم السياسة الائتمانية للبنوك التجارية وتعزيزت بصور قانون استقلالية المؤسسات العمومية عام 1988 القائم على مبدأ المردودية المالية والتجارية في التسيير، كما تم إلغاء إلزامية التوطين لدى البنوك وتأكيد الدور التمويلي للبنوك التجارية لمختلف الاستخدامات بعيدا عن خزينة الدولة لكن رغم كل هذه الجهود المبذولة ظلت السياسة النقدية بأدواتها المختلفة محتشمة إلى حد بعيد.

4.2.1. المرحلة الرابعة (1990-1998)

خلال هذه المرحلة اتضحت معالم السياسة النقدية في الجزائر أكثر وهذا خاصة بصور قانون النقد والقرض (10/90) الذي يعتبر نقطة تحول في السياسة النقدية الجزائرية من خلال إعادة الإعتبار للبنك المركزي ومنحه استقلالية عن وزارة المالية وأسندت إليه مهام تسيير النقد والائتمان وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر". وتم وضع سقف للتمويل بالعجز القابل للاسترداد سنويا فضلا عن إلغاء الاكتتاب الإجباري للبنوك التجارية في سندات الخزينة الأمر الذي ترتب عنه تفعيل السوق النقدي وإرجاع السياسة النقدية لمكانتها كأداة ضبط اقتصادية وبعث سياسة ائتمانية فعالة للبنوك التجارية من خلال آلية سعر الفائدة واعتماد الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات التمويلية (مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999- ص22). وتأتي هذه التغيرات باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبذولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي تعرضت لها سنة 1986.

5.2.1. المرحلة الخامسة 2000 إلى غاية يومنا هذا

خلال هذه الفترة تعزيزت السياسة النقدية في الجزائر أكثر بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الجزائر والتي ترافقت بظهور فائض السيولة في السوق النقدية بداية من القرن الواحد والعشرين حيث اضطر بنك الجزائر إلى استعمال أدوات جديدة لامتناس فائض السيولة الذي أصبح هيكليا وتتمثل هذه الأدوات الجديدة في : أداة استرجاع السيولة لمدة 7 أيام وهي أداة مستعملة منذ أفريل 2002 (التعليمية رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002) وأداة الاسترجاع لمدة ثلاثة أشهر المدخلة في أوت 2005 وتسهيله الودائع المغلة للفائدة ابتداء من جوان 2005 (التعليمية رقم 4-2005 المؤرخة في

14 جوان 2005)، تميزت سنة 2013 بإدخال أداة جديدة تتمثل في استرجاعات لمدة 6 أشهر وذلك ابتداء من جانفي وعرفت تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية (استرجاعات السيولة لسبعة أيام ، لثلاثة أشهر ولسته أشهر) من زاوية التدفقات والقوائم. وما يميز هذه الأدوات الأخيرة هو أنها أدوات تقوم بامتصاص فائض السيولة في الاقتصاد للحفاظ على استقرار الأسعار والتي كان لها الدور الكبير في ذلك ويظهر جليا من خلال مؤشر معدل التضخم الذي سجل معدلات تتراوح بين [3.2-4.5] % خلال الفترة (2009-مارس 2015). (Banque d'Algérie)

2. تعريف الأزمات الاقتصادية وانتقالها إلى الاقتصاد الجزائري

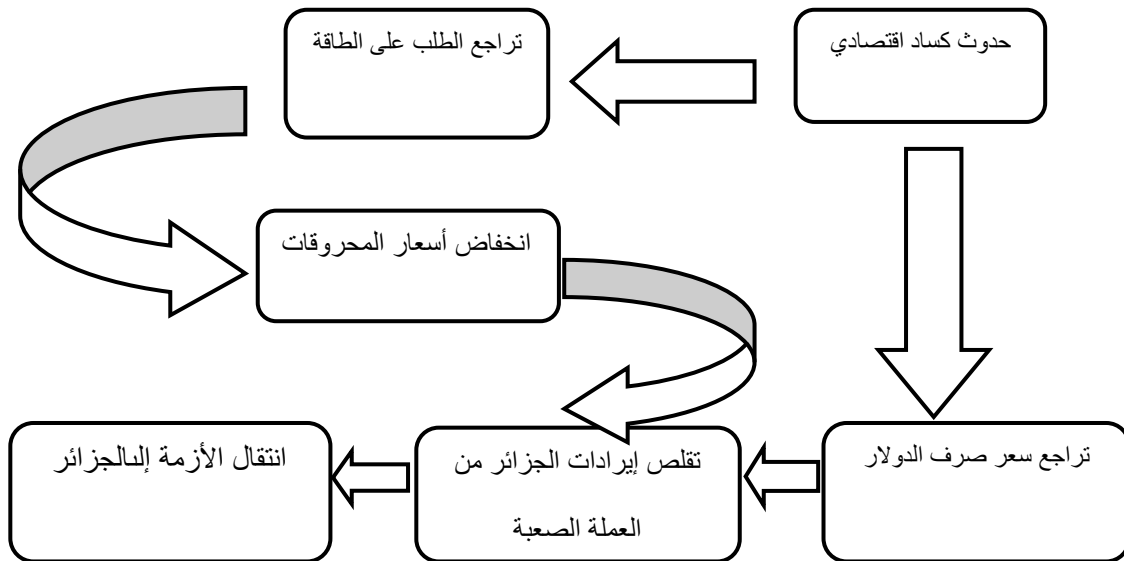
1.2. تعريف الأزمة الاقتصادية

يمكن تعريف الأزمة الاقتصادية: بأنها التدهور الحاد في الأوضاع والتوقعات الاقتصادية وقد تمس قطاع اقتصادي واحد في منطقة واحدة ولفترة وجيزة كما قد تمس الاقتصاد العالمي بأسره ولعدة سنوات ، وتتسبب إما في التباطؤ الاقتصادي أو فيما هو أسوأ من ذلك وهو الركود الاقتصادي. وينتج عن ذلك انخفاض في الإنتاج وعدم توفر السيولة وانتشار حالات الإفلاس والبطالة وزيادة حدة التوتر.

الأزمة الاقتصادية تمس القطاع الحقيقي للاقتصاد فيتوقف الإنتاج وينخفض النمو الاقتصادي وتغلق المصانع ويسرح العمال وتزداد البطالة وغيرها من مظاهر هذا النوع من الأزمات.

2.2. انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري

تنتقل الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية الخارجية، فالاقتصاد الجزائري يعتبر مفتوح تجاريا ويتجلى ذلك خاصة من خلال الأهمية النسبية للمبادلات التجارية الخارجية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي والتي في الغالب تكون أكبر من 60% ما يعني أن الاقتصاد الجزائري مهدد بالتقلبات التي يمكن أن تحدث في الاقتصاد العالمي خاصة ما تعلق بأسعار المحروقات، هذه الأخيرة التي تعتبر العمود الفقري للصادرات التي تعتمد عليها بنسبة تفوق 97% ويمكن توضيح الآلية التي تنتقل من خلالها الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري من خلال الشكل التالي:



شكل رقم 01: يبين انتقال الأزمات الاقتصادية العالمية إلى الاقتصاد الجزائري.

المصدر: cib.matixis.com./flushdoc.aspx ?id=36780

يتضح من الشكل أن حدوث كساد اقتصادي يكون أثره أكيدا على تراجع الطلب العالمي ما يؤدي إلى انخفاض الطلب على المحروقات هذا ما ينعكس على انخفاض أسعاره وبالتالي تنقلص إيرادات الجزائر، (حيث أن أكثر من 97% من إيرادات الجزائر متأتية من صادرات المحروقات) وحسب دراسات الخبراء فإن أي انخفاض في أسعار البترول ب 1 دولار يؤدي إلى خسارة في إيرادات الجزائر بين 500-600 مليون دولار (ضياء مجيد الموسوي، 1990، ص:87)، كما أن انخفاض سعر صرف الدولار أمام العملات الرئيسية أثناء الأزمات وارتفاع قيمة الواردات الجزائرية تؤدي إلى ازدواج ومضاعفة الأثر على الاقتصاد الجزائري.

3.2. تعريف أزمتي 1986 و 2008 الاقتصادييتين

1.3.2. تعريف أزمة 1986

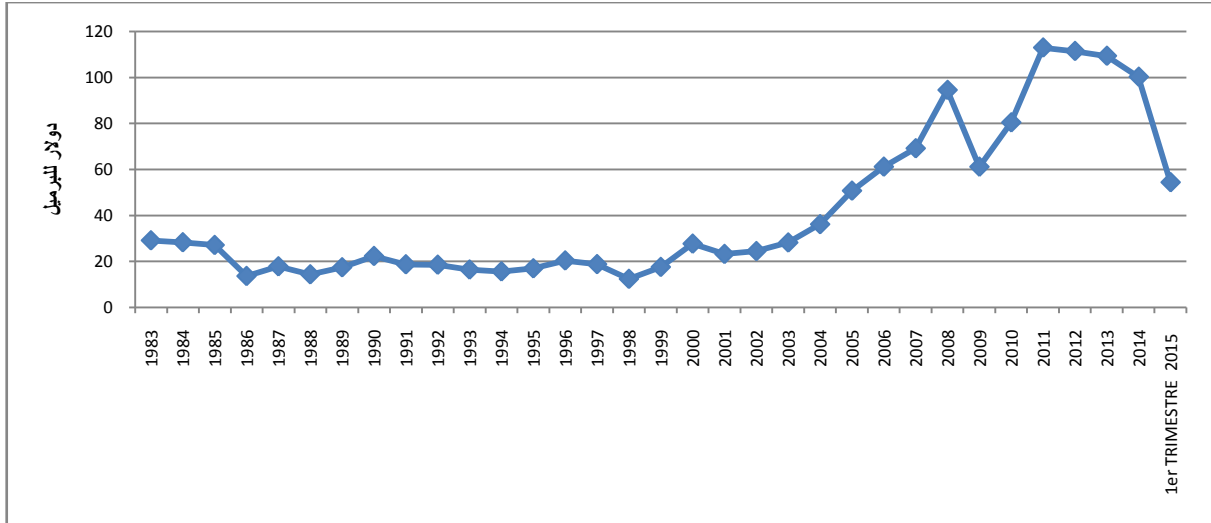
أزمة 1986 هي أزمة اقتصادية هيكلية تتعلق بانخفاض أسعار البترول بشكل كبير ما أثر سلبا على إيرادات الدول المصدرة له خاصة الدول الأعضاء في منظمة OPEC. حيث لجأت هذه الأخيرة سنة 1982 إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها ابتداء من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل وعدم التزام بعض الدول الأعضاء في المنظمة بالإنتاج ضمن الحصص المقررة شكلت عائقا أمامها ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1 دولار للبرميل عام 1983 ثم 27.5 دولار سنة 1985 (ضياء مجيد الموسوي، 1990، ص:87)، انهارت الأسعار سنة 1986 بأكثر من النصف خلال عام واحد فوصل سعر برميل النفط إلى 13 دولار، واستمرت الأسعار منخفضة عما كانت عليه سنة 1982 إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين ما أدى إلى خلق أزمة حقيقية للدول المنتجة والمصدرة له (الشكل رقم 02)، وبذلك تأثرت إيرادات الجزائر سنة 1986 بشكل كبير حيث وصلت نسبة التراجع إلى 53% سنة 1986 مقارنة بسنة 1982.

أدت الأزمة إلى تدهور حاد في قيمة الدينار حيث سجلت انخفاضا بلغ 363.8% خلال سبع سنوات من بداية الأزمة وزاد تدهور العملة أكثر خلال التسعينات التي عرفت تسارعا حادا فيه بلغت نسبة الانخفاض 514.6% سنة 1996 مقارنة بعام 1990 حيث بلغ سعر الصرف قيمة 54.7 دينار للدولار مقابل 8.9 دينار للدولار عام 1990.

2.3.2. تعريف أزمة 2008

أزمة 2008 هي أزمة مالية عالمية ظهرت في القطاع المالي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة الإفراط في منح ما يطلق عليه قروض الرهن العقاري من الدرجة الثانية (Subprime) التي تعرف بأنها قروض رهن عقاري تمنح لمقترضين ذات جودة ائتمانية متوسطة وضعيفة يقبلون على مخاطر كبيرة قد لا يستطيعون تعويضها لضعف مداخيلهم، هذه القروض تتميز بأنها تعطى بسعر فائدة ثابت ومنخفض لمدة من سنتين إلى ثلاثة سنوات ثم يصبح سعر الفائدة متغير، ويضاف إليه بعد ذلك علاوة الخطر نتيجة انخفاض الجدارة الائتمانية للمقترضين (Olivier Lacoste, 1992, p49)

تقاوم الأزمة المالية العالمية بالانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية الكبرى أدى إلى انتقالها إلى الاقتصاد الحقيقي فانخفض الطلب العالمي ما أدى إلى انخفاض في الأسعار وخاصة أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية وبذلك انتقلت آثار الأزمة إلى الاقتصاد الجزائري بانخفاض أسعار نفطها سنة 2009 كما يوضحه الشكل التالي:



شكل رقم 02: يبين تطور أسعار المحروقات الجزائرية خلال الفترة (1983- الثلاثي الأول لعام 2015)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على Annual Statistical Bulletin, OPEC, 2010-2011 ، banque d'algerie

نلاحظ من الشكل أن وتيرة الارتفاع في أسعار المحروقات كانت سريعة ابتداء من سنة 2007 بسبب زيادة الطلب العالمي عليها وصلت معها نسبة الارتفاع في الكمية المصدرة من المحروقات الجزائرية بين سنتي 2006 و 2007 إلى 32.3% لتصل إلى أعلى مستوى قياسي وصل إلى 1.253 مليون برميل يوميا سنة 2007 لكن تراجع الطلب العالمي سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية أدى إلى تخفيض في حجم المحروقات المصدرة تطبيقا لقرار منظمة OPEC إلى 841 ألف برميل يومي أي تراجع حجم التصدير بنسبة 32.9% رافقه تراجع في الأسعار وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 2009 مسجلة 61 دولار للبرميل بنسبة انخفاض تساوي 35% مقارنة بأعلى مستوى حققته سنة 2008 (94 دولار للبرميل)، هذا التراجع في الأسعار أثر سلبيا على إيرادات الجزائر من المحروقات التي انخفضت بنسبة 43% سنة 2009 من أعلى مستوى لها بلغ قيمة 53.607 مليار دولار سنة 2008 .

تحسنت أسعار المحروقات سنة 2010 كما نلاحظ من الشكل حيث ارتفعت بنسبة 25% مقارنة بعام 2009 رافقها ارتفاع في إيراداتها منها إلى قيمة 38.300 مليار دولار وصلت إلى 51.405 مليار دولار سنة 2011 .

بعد تسجيل التحسن المسجل في أسعار المحروقات منذ عام 2009 نلاحظ عودة الانخفاض المسجل في أسعار المحروقات الجزائرية التي شهدت انخفاضا بداية من الثلاثي الثالث من عام 2014 واستمر خلال الثلاثي الأول من عام 2015 حيث تراجع سعر برميل النفط من 109.5 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأول من عام 2014 إلى 75.3 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأخير لنفس العام أي بانخفاض بلغ 31.2% ، وصل السعر فقط إلى 54.3 دولار للبرميل خلال الثلاثي الأول من عام 2015 أي بانخفاض بلغ النصف مقارنة بنفس الثلاثي من عام 2014، تأتي هذه التحولات في أسعار المحروقات تحت تأثير انخفاض الطلب على النفط العالمي خاصة من قبل الصين ثاني اقتصاد عالمي إضافة إلى رفض أعضاء مجموعة "OPEC" خاصة السعودية تحديد سقف الإنتاج هذا إضافة إلى عودة إيران إلى الإنتاج العالمي كلها عوامل ساهمت في تراجع أسعار المحروقات العالمية ومراقبة تطور أسعار النفط في الأسواق العالمية يظهر استمرار

تدهور أسعار المحروقات حيث أنها قاربة المستوى المرجعي في إعداد الميزانية خلال شهر أوت بتسجيل أدنى مستوى لها بـ 40.47 دولار للبرميل وهذا ما ينبئ بالوضع الصعبة للاقتصاد الجزائري في المستقبل في حال استمرار انخفاض الأسعار إلى مستوى أقل أو يساوي السعر المرجعي مع تصاعد المخاوف من شبح المديونية والعودة إلى شبح المديونية.

الإنخفاض المسجل في أسعار المحروقات ترافق مع انكماش كميات النفط المصدرة خلال الربع الأول من عام 2015 بانخفاض بلغ 8.99% مقارنة بنفس الفترة من عام 2014 ما يفسر الانخفاض في مستوى الصادرات التي بلغت خلال نفس الفترة مستوى 8.7 مليار دولار وهو ما يمثل نصف المبلغ المحقق خلال الثلاثي الأول من عام 2014 (15.6 مليار دولار) . هذا ما أدى إلى عجز في الميزان التجاري بلغ 4.2 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2015 مقابل فائض بلغ 1.3 مليار دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2014 وبذلك بلغ العجز في ميزان العمليات الجارية 7.78 مليار دولار خلال نفس الفترة ، وسجل ميزان العمليات الجارية عجزا بلغ 10.72 مليار دولار مقابل عجز بلغ فقط 98 مليون دولار خلال الثلاثي الأول من عام 2014 ما أدى إلى انخفاض الاحتياطيات الرسمية التي بلغت مستوى 159.9 مليار دولار نهاية مارس 2015 مقابل 178.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2014 .

أثرت هذه الصدمة على الاحتياطيات الرسمية للصرف (خارج الذهب) التي انخفضت إلى 159.9 مليار دولار نهاية مارس 2015 مقابل 178.9 مليار دولار نهاية ديسمبر 2014 أي بانخفاض بلغ 10.62% لكن انخفاض مديونيتها الخارجية (3.3 مليار دولار نهاية مارس 2015) جعلتها في وضعية مالية مريحة.

ضمن الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لإيقاف الاستنزاف المتواصل لاحتياطيات الصرف الأجنبية خفض قيمة العملة الوطنية لتقليص الإيرادات حيث سجلت مصالح الجمارك انخفاضا في الواردات إلى النصف خلال الثلاثي الأول من عام 2015 بانخفاض بلغ 27% مقارنة بنفس الفترة من عام 2014 حيث سجل سعر صرف الدينار الجزائري انخفاضا بلغ 36.2% عام 2014 مقارنة بعام 2008 كما سجل سعر صرف الدينار انخفاضا نسبته 11% مقابل الدولار الأمريكي بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية مارس 2015 بعد أن سجل انخفاضا عام 2010 بلغ 15.1% مقارنة بعام 2008 تحت تأثير ارتفاع الدولار في البورصات العالمية. (Banque d'Algérie , juin 2015) وبذلك بلغت نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية تجاه الدولار الأمريكي 51.1% خلال الفترة (2008-الثلاثي الأول من عام 2015).

II. مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال أزمتي البترول وأزمة 2008

الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها ما يقابلها من جانب الموجودات من ميزانية النظام المصرفي يتمثل هذا المقابل في مستحقات الجهات المصدرة على الغير أي هي الأصول والديون التي تقابل عملية إصدار العملة من طرف النظام البنكي (وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط 2000، ص: 160) ويمكن تصنيفها كما يلي:

1. صافي الأصول الخارجية: تمثل حقوق الدولة على العالم الخارجي، وتشمل الفائض المحقق في ميزان المدفوعات

والتي تضم الإيرادات المالية نتيجة الصادرات من المحروقات و باقي السلع والخدمات و نتيجة الدخول الصافية لرؤوس الأموال سواء الاستثمارات الأجنبية أو عوائد رؤوس الأموال لغير المقيمين، وكذلك رؤوس الأموال الموظفة في الخارج وما تملكه الدولة من الرصيد الذهبي لدى البنك المركزي. ومصدر الأصول الخارجية في الجزائر مرتبط أساسا بإيرادات قطاع المحروقات

2. القروض المقدمة للاقتصاد: تتمثل في القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين الغير مالبيين من أجل مواجهة احتياجاتهم.

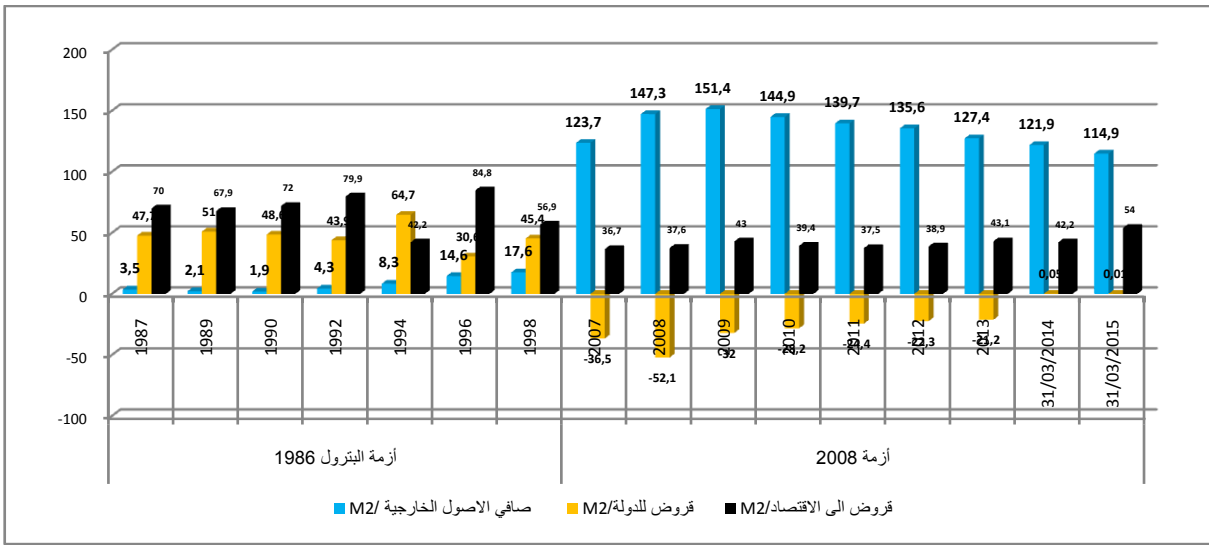
3. القروض المقدمة للدولة: تشمل القروض الممنوحة للخزينة العامة في الجزائر مايلي:

- تسبيقات البنك المركزي للخزينة العمومية.

- الاكتتاب في سندات الخزينة من طرف البنوك التجارية.

- ودائع المؤسسات والأفراد في حسابات الخزينة ومنها الحسابات البريدية.

نوضح من خلال الشكل التالي مساهمة مختلف مقابلات الإصدار النقدي في الجزائر خلال أزمتي 1986 و 2008 والاتجاه خلال أزمة 2015



شكل رقم 03: يبين نسبة مختلف الأصول في الكتلة النقدية خلال أزمتي 1986 و 2008

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على:

Bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospectives Statistiques monétaires 1964-2011

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص: 223

• أزمة 1986

نلاحظ من الشكل المساهمة الكبيرة للقروض المقدمة للاقتصاد في نمو الكتلة النقدية حيث ضلت مساهمتها في نمو الكتلة النقدية تفوق 50% على طول فترة الأزمة الاقتصادية وهذا لسهولة الحصول على التمويل من خلال هذه الأداة وإلى سياسة التنمية المتبعة مع بداية عمليات التخطيط هذا الارتفاع في القروض المقدمة للاقتصاد أدت إلى ارتفاع في إجمالي ديون هذا القطاع إلى 57.4% سنة 1998 من إجمالي الديون الداخلية.

يتمثل المقابل الثاني في عمليات تمويل الاقتصاد خلال فترة أزمة البترول في الخزينة العمومية من أجل تمويل الاستثمارات خاصة في ظل تراجع إيرادات الجباية البترولية، فعرفت نسبة مساهمة الخزينة في العرض النقدي دورا هاما خاصة ما عرفه الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية بداية من التسعينات في إطار تحويل الدين المصرفي على المؤسسات العمومية إلى سندات حكومية بإتباع عمليات التطهير المالي

للمؤسسات العمومية ما أدى إلى عجز الخزينة العمومية وارتفاع حجم الديون عليها حيث بلغ 70% سنة 1993 من إجمالي الديون الداخلية فاستعملت موارد لإعادة الجدولة التي ظلت في بنك الجزائر على شكل تسبيقات الخزينة.

أما المساهم الثالث في تكوين العرض النقدي هو الأصول الخارجية الصافية حيث أبدت مساهمة منخفضة جدا لم تتعد 8.3% خلال الفترة (1987-1994) وهذا نظرا لما عرفته هذه الفترة من انخفاض الاحتياطات من العملة الصعبة وانخفاض أسعار الصرف للدهور الكبير الذي شهدته عائدات المحروقات جراء الأزمة الاقتصادية، تحسنت مساهمة الأصول الخارجية بداية من عام 1996 تزامنا مع الارتفاع الطفيف في أسعار المحروقات ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي تراكمت مع أزمة المديونية فإن جزء كبير من الإيرادات الأجنبية الصافية يستخدم في تغطية المديونية الخارجية التي تستنزف مبالغ كبيرة فلا يتبقى للاقتصاد الوطني سوى الجزء اليسير الذي تترجمه النسب المنخفضة جدا في التمويل المحلي.

• أزمة 2008

نلاحظ المساهمة الكبيرة للأصول الخارجية في نمو الكتلة النقدية بمعدلات نمو أكثر من 100% ويرجع السبب في ذلك إلى عاملين أساسيين هما: الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية والتي سجلت قيمة قياسية عام 2009 بقيمة 10.8 مليار دج وسجلت نسبة مساهمة في العرض النقدي بلغ مستوى 151.3% لكن الملاحظ أن نسبة مساهمة الأصول الخارجية في العرض النقدي قد سجلت تراجعا ابتداء من عام 2009 تحت تأثير الأزمة المالية العالمية التي انعكست على معدل نمو عائدات الجزائر من المحروقات. ويتضح هذا جليا أيضا إثر التراجع المسجل في أسعار المحروقات من نهاية 2014 وعام 2015 اللتان تميزتا بتراجع أكبر في مساهمة الأصول الخارجية في التكوين النقدي بانخفاض بلغ نسبة 29.5 نقطة مئوية مقارنة بعام 2009 و36.5 نقطة مئوية خلال الثلاثي الأول من عام 2015.

نلاحظ المعدلات السالبة في مساهمة الدولة في التكوين النقدي خلال فترة (2007-2013) وهذا يدل على عدم مساهمتها في العرض النقدي كما يعبر أيضا عن تحول القروض المقدمة للدولة إلى مستحقات صافية لها لدى النظام المصرفي (بنك الجزائر، البنوك التجارية) ونتيجة لذلك لا تساهم القروض الصافية من النظام المصرفي للدولة في خلق النقود لأن ودائع الخزينة العمومية لا تشكل جزء من الكتلة النقدية. بمعدلات مرتفعة بلغت أعلاها عام 2008 بمعدل بلغ 52.1% كما يدل على تحول القروض المقدمة للدولة إلى حقوق تحت تأثير التقلص التدريجي لمديونية الخزينة جزء منها كان على شكل تسديد مسبق فضلا عن تراكم الادخار المالي من طرفها في وجود الموارد المتزايدة لصندوق ضبط الإيرادات هذا الدين الذي ظل في ارتفاع مستمر منذ سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث ارتفع إلى 3627.3 مليار دج نهاية ديسمبر مقابل 2193.1 مليار دج سنة 2007.

نلاحظ أيضا التراجع القوي في خلق النقد من طرف الدولة في النظام البنكي بمعدل 30.17% خلال الثلاثي الأول من عام 2015 مقارنة بمعدل سنوي مرتفع جدا مقارنة بعام 2014 وهذا يؤكد العجز الكبير المسجل في عمليات الخزينة على اثر انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 (28.2%) لاعتمادها بشكل كبير على الجباية البترولية إضافة إلى التآكل السريع في موارد صندوق ضبط الإيرادات كما تراجعت القدرة التمويلية للخزينة إلى 571.6 مليار دينار خلال الثلاثي الأول من عام 2015 وصل انخفاضها إلى 3916.5 مليار دينار في نهاية مارس 2015 (4488.1 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014 و5088.6 مليار دينار نهاية مارس 2014) (Banque d'Algérie)

نلاحظ أيضا الارتفاع المستمر في القروض المقدمة للاقتصاد من سنة إلى أخرى سجلت نسبة نمو بلغت أعلاها عام 2009 والتي ارتفعت بنسبة 31.2% سنة 2012 مقارنة بعام 2010 وبنسبة 38.3% عام 2013 مقارنة بعام 2011

استمرت القروض المقدمة للاقتصاد في النمو بمعدل 4.23% خلال الثلاثي الأول من عام 2015 وحسب بنك الجزائر في ظل الظروف الخاصة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري لا يمكن أن يكون هناك استمرار في نمو هذا المعدل دون أن يكون هناك إعادة تمويل من قبل البنك المركزي.

المقارنة بين مقابلات الكتلة النقدية في العرض النقدي في الجزائر خلال أزمتي 1986 وأزمة 2008 تظهر المفارقات التالية:

- المساهمة الكبيرة للأصول الخارجية في التكوين النقدي خلال فترة أزمة 2008 فيما كانت مساهمتها لا تكاد تذكر خلال أزمة البترول 1986 نظرا لكون المتضرر الأساسي خلالها هو عائدات المحروقات أما خلال أزمة 2008 فكانت أسعار النفط متضرر ثانوي سرعان ما تحسنت إضافة إلى الثروة الكبيرة المشكلة والناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات بداية من القرن الواحد والعشرين.
- تراجع مساهمة القروض المقدمة للاقتصاد في خلق النقود إلى أقل من 40% على طول الفترة (2007-2014)
- القروض المقدمة للدولة تراجعت مساهمتها في الإصدار النقدي خلال فترة أزمة 2008 على عكس أزمة 1986 وهذا علامة إيجابية على الفائض الذي حققته الميزانية وتسديدها لقروضها بعدما كانت خلال أزمة البترول تعتبر المساهم الثاني في الإصدار النقدي وما نتج عنه من ارتفاع في مديونيتها الداخلية.

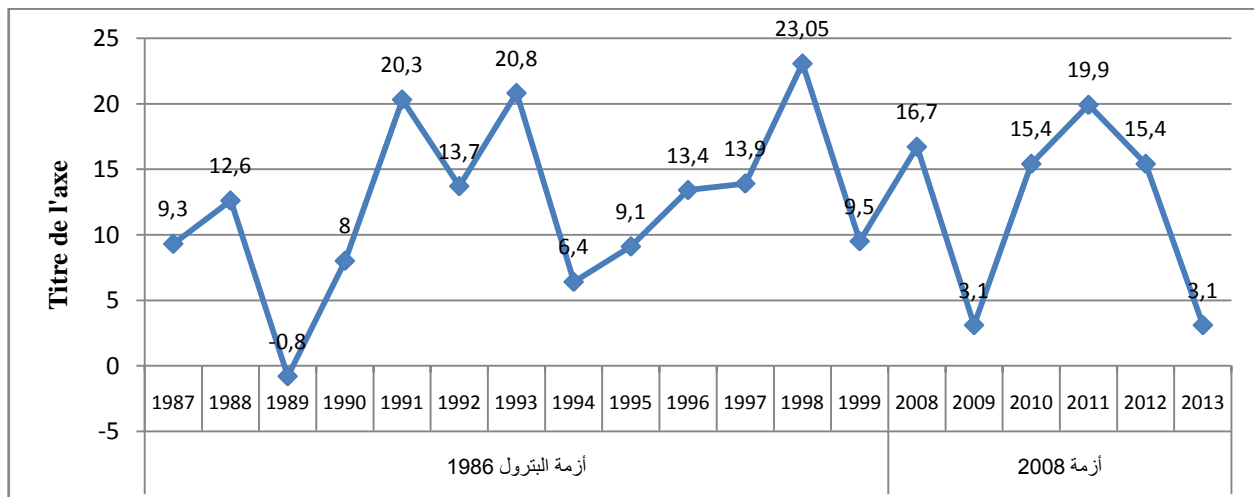
III. انعكاسات أزمتي 1986 و 2008 على المؤشرات النقدية

ندرس انعكاسات أزمتي 1986 و 2008 على المؤشرات النقدية التالية: نمو الكتلة النقدية، تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنواتج المحلي الحقيقي ومعامل الاستقرار النقدي، التضخم الاقتصادي.

1. نمو الكتلة النقدية

نقصد بالكتلة النقدية المجمع النقدي M2 ومكوناته المتمثلة أساسا في النقود القانونية المتداولة وشبه النقود (الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، سندات الصندوق، الودائع الدفترية...).

تتبع تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال أزمتي البترول 1986 و 2008 مكننا من الحصول على النتائج الممثلة في الشكل التالي:



شكل رقم 04: يبين تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال أزمته 1986 و 2008

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospectives Statistiques monétaires 1964-2011

بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، نوفمبر 2014

• أزمة البترول 1986

نلاحظ من الشكل أنه يمكن تقسيم مراحل نمو الكتلة النقدية خلال أزمة 1986 إلى ثلاثة مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى (1987-1990): وهنا نلاحظ الانخفاض الحاد في نمو الكتلة النقدية المتداولة عام 1989 بتسجيلها لمعدل نمو سلبي وهذا راجع إلى التقلص الكبير في إيرادات الدولة من المحروقات، حيث سجلت النسبة (M2 / إجمالي الأصول الخارجية الصافية) انخفاضا ب 20 نقطة مئوية بتسجيله نسبة 21.1% مقابل 41% سنة 1986 إضافة إلى المديونية الكبيرة التي تستنزف مبالغ كبيرة. (Bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospectives (Statistiques monétaires 1964-2011

المرحلة الثانية (1991-1993): نلاحظ من خلال الشكل النمو الكبير في معدل نمو الكتلة النقدية حيث سجلت ارتفاعا كبيرا ب 11.5 نقطة مئوية سنة 1993 مقارنة بعام 1987 ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى التمويل بالعجز من طرف الدولة والذي نتج عنه ارتفاع كبير في التضخم بلغ أقصاه في الجزائر خلال هذه الفترة بمعدل 31.7% سنة 1992 أما هذه الوضعية المتدهورة لجأت إلى المؤسسات النقدية الدولية التي كانت تهدف من خلاله إلى التحكم في نمو التوسع النقدي والحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية في نهاية 1989 حيث تم إبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي والتي سميت باتفاقية "stand by" (baba Ahmed Mustapha, 1999, p218) والتي تعهدت فيها الجزائر بتنفيذ برنامج التكيف والاستقرار مدته 12 شهرا تحصلت بموجبه على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (dts) ما يعادل 200 مليون دولار (الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، 1996، ص: 277)، واستفادت من تسهيل تمويلي بقيمة 315.2 مليون (dts) ما يعادل 360 مليون دولار مقابل تعويض انخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب المستوردة (Fergani merieme, juin 1966, p: 24)

المرحلة الثالثة (1994-1998) نلاحظ من الشكل أنه خلال هذه المرحلة سجلت معدلات نمو الكتلة النقدية تراجعا معتبرا سنة 1994 بانخفاض بلغ 14.4 نقطة مئوية مقارنة بعام 1993 وعودة المعدلات بصفة عامة إلى الانخفاض خلال نفس الفترة مقارنة بالفترة التي سبقتها وهذا نتيجة للجهود المبذولة من قبل السياسة النقدية الجزائرية بالتعاون مع مؤسسات النقد الدولية.

عند أخذ متوسط نمو الكتلة النقدية خلال 6 سنوات من بداية الأزمة الاقتصادية خلال الفترة (1987-1992) نجدها بلغت نسبة 10.51% زاد معدل الكتلة النقدية ب 0.4 نقطة مئوية خلال الفترة المرافقة لفترة الإصلاح الاقتصادي (1993-1998) حيث بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية نسبة 10.97%. حيث ان ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية لا يدل دائما على الوضعية الصحية للاقتصاد فارتفاع نمو الكتلة النقدية دون ان يكون هناك مقابل في السلع والخدمات يكون له عواقب على ارتفاع المستوى العام للأسعار.

• أزمة 2008

يتضح من الشكل الإنخفاض الكبير المسجل في نمو الكتلة النقدية عام 2009 بانخفاض بلغ 13.6 نقطة مئوية مقارنة بعام 2008 حيث بلغت الكتلة النقدية 7173.1 مليار دينار وبمعدل نمو بلغ فقط 3.2% لانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية إلى 6.23% خلال نفس العام مقارنة ب 38.1% سنة 2008 بالإضافة إلى تقلص الودائع تحت الطلب حيث انخفضت ب 9% سنة 2009 وهو ما أثر على قدرة البنوك على خلق الائتمان (أشباه النقود) لكن بداية من عام 2010 تحسن العرض النقدي لارتفاع أسعار المحروقات والتي ارتفع معها صافي الأصول الخارجية إضافة إلى ارتفاع حجم الودائع بنوعيتها تحت الطلب ولأجل لدى البنوك وهو ما ساهم في خلق الائتمان الذي شكل نسبة 74.10% (banque d'alger) من الكتلة النقدية ومن جهة أخرى نلاحظ الانخفاض الكبير المسجل في نمو الكتلة النقدية عام 2013 وهذا يعود حسب محافظ بنك الجزائر إلى نشر الأصول الخارجية بالأزمة الأوروبية.

عادت التراجع في أسعار المحروقات الجزائرية ومع وضعية العجز في ميزان المدفوعات الخارجي إضافة إلى التوسع العجز في الميزانية العامة فإن الوضعية النقدية خلال الثلاثي الأول من عام 2015 تميزت بتراجع في الكتلة النقدية ب (-1%) والناجمة بالدرجة الأولى إلى التقلص في الأصول الخارجية الصافية (-1%) نظرا لانخفاض القوي في الودائع البنكية للمؤسسات النفطية بواقع (-9.52%). (banque d'alger)

بلغ متوسط نمو الكتلة النقدية خلال 6 سنوات من الأزمة الاقتصادية (2008-2013) معدل 12.26% وبلغ متوسط نفس المعدل خلال 6 سنوات من بداية الأزمة الاقتصادية لعام 1986 نسبة 10.51% وهذا الاختلاف يعود بالدرجة الأولى إلى التغير في إيرادات المحروقات.

2. تطور الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الحقيقي ومعامل الاستقرار النقدي

1.2. يقيس مؤشر الكتلة النقدية مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي مدى توفر السيولة في الاقتصاد الوطني وتعرف سيولة الاقتصاد الوطني على أنها نسبة أرصدة العملاء الاقتصاديين المنشآت والأفراد إلى مستوى النشاط الاقتصادي (النتائج الداخلي الخام) بالأسعار الجارية، وأي تغير في الكتلة النقدية يكون غير مناسب للتغير في حجم النشاط الاقتصادي تكون نتائجها سلبية على الاقتصاد الوطني، ففي حالة كون الكتلة النقدية تقل عن حجم النشاط الاقتصادي (PIB) فإنه لا يمكن للأعوان الاقتصاديين أن يواجهوا التزاماتهم وقد تؤدي هذه الوضعية إلى عرقلة المبادلات، أما في الحالة العكسية إذا فاق معدل الكتلة النقدية الإنتاج الداخلي الخام (PIB) فإننا سنواجه فجوات تضخمية ستؤثر على القوة الشرائية للعملة وهو ما ينعكس على مستوى المعيشة.

2.2. مؤشر معامل الاستقرار النقدي يقيس العلاقة بين نمو حجم وسائل الدفع والنتائج المحلي الحقيقي ويستند إلى نظرية كمية النقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود دون رابط بينها وبين الزيادة في الناتج القومي من أهم العوامل التي تساهم في زيادة الاختلال بين الإنفاق الحقيقي والعرض الحقيقي من السلع والخدمات مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع وتسمى هذه العلاقة في الأدبيات الاقتصادية بمعامل الاستقرار النقدي ويتم قياسها من خلال العلاقة : (زكي رمزي، 1980، ص:135)

$$\text{معامل الاستقرار النقدي} = \frac{\Delta M2}{M2} - \frac{\Delta PIB}{PIB} \quad \text{حيث:}$$

$$\frac{\Delta M2}{M2} \quad \text{معدل التغير في حجم وسائل الدفع}$$

$$\frac{\Delta PIB}{PIB} \quad \text{معدل التغير في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}$$

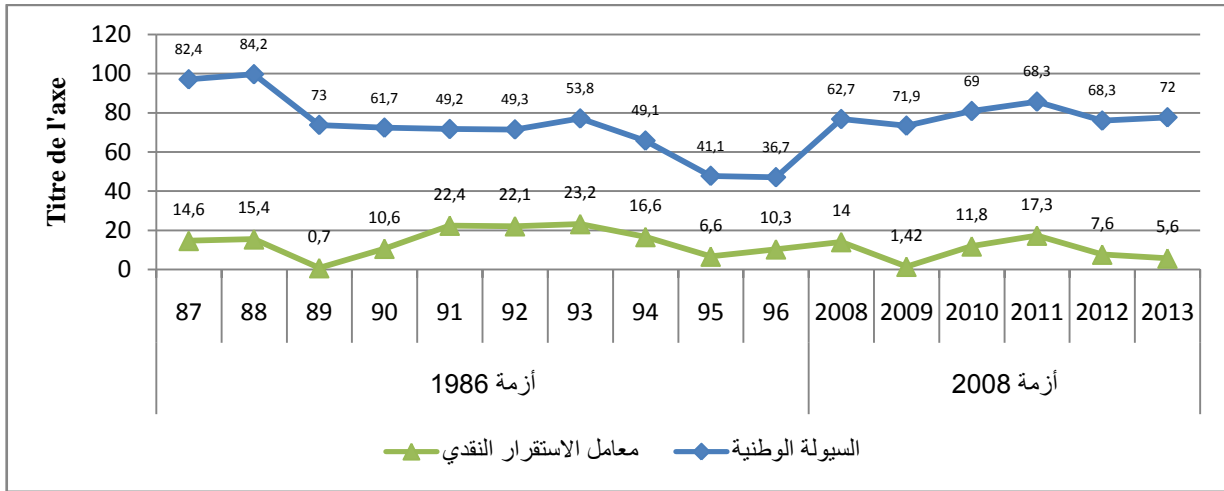
هذه العلاقة تؤدي بنا إلى ثلاثة حالات هي:

معامل الاستقرار النقدي = 0 أي $\Delta M2 = \Delta PIB$ ← استقرار في مستويات الأسعار

معامل الاستقرار النقدي < 0 أي $\Delta M2 > \Delta PIB$ ← عدم وجود استقرار نقدي (ضغط تضخمية)

معامل الاستقرار النقدي > 0 أي $\Delta M2 < \Delta PIB$ ← عدم وجود استقرار نقدي (فجوة انكماشية)

حساب السيولة الوطنية ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال فترة الأزميتين مكنتنا من الحصول على النتائج الممثلة في الشكل التالي:



شكل رقم 05: يبين تطور السيولة الوطنية ومعامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال ازميتي البترول 1986 وأزمة 2008

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادا على:

ONS, monnaie et crédit, national currency and crédit

Bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospectives Statistiques monétaires 1964-2011

• أزمة البترول 1986

نلاحظ من الشكل الانخفاض المسجل في السيولة الوطنية خلال أزمة البترول المتزامنة مع أزمة المديونية حيث سجلت انخفاضا كبيرا لنقص الموارد البترولية حيث استمر الانخفاض في السيولة الوطنية على طول فترة الأزمة الاقتصادية وهذا ما نلاحظه من الشكل بتسجيل انخفاض حاد فيها خاصة عام 1996 حيث أصبحت الكتلة النقدية المتداولة لا تغطي سوى 36.7% الناتج الحقيقي الإجمالي إضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي تضمنتها بنود عقد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي منذ عام 1995 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995، وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

أما بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي فنلاحظ أنه خاصة خلال الفترة (1991-1994) قد نمت الكتلة النقدية بحدّة دون أن يكون هناك ما يقابلها من السلع والخدمات لاعتماد الجزائر على أسلوب التمويل بالعجز وبطلب من الخزينة العامة

وهذه السياسة أفرزت وضعاً اقتصادياً غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، لذلك كان أحد أهم أهداف برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي التحكم في حجم الكتلة النقدية M_2 ، وبداية من عام 1995 تقلص الفارق بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي الإجمالي مما يوحي ببداية عودة الاستقرار النقدي وهذا من خلال إتباع سياسة نقدية تشفوية بإيقاف التمويل بالعجز، وكذا تقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات العمومية، وتجميد نظام الأجور، التي تراكمت مع فترة تطبيق الإصلاح الاقتصادي (1994-1998).

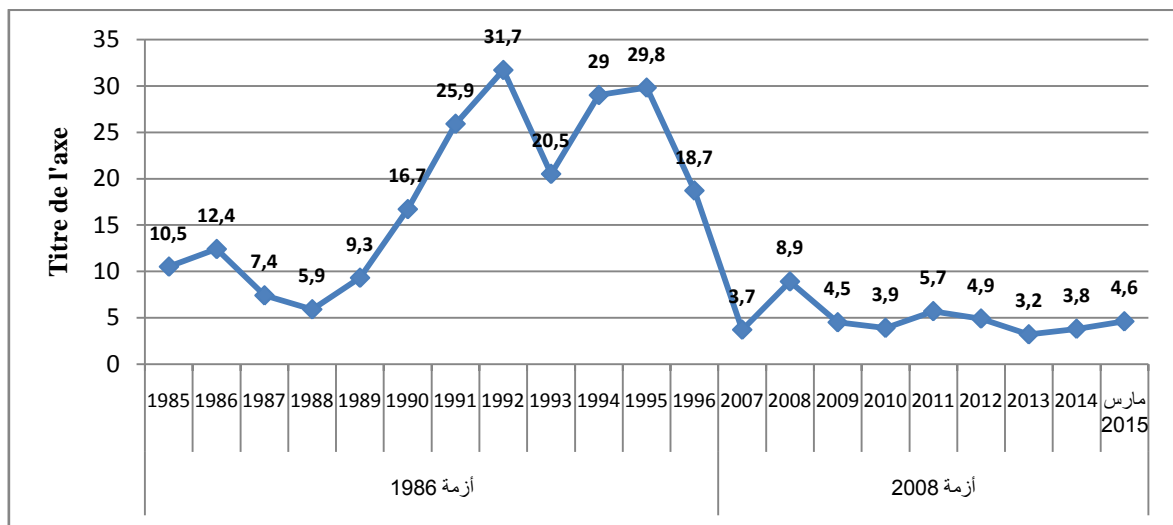
• أزمة 2008

كما يتضح من الشكل وكما بيناه من قبل فإن إيرادات الجزائر من البترول قد بلغت أعلاها عام 2008 وهذا ما عزز السيولة الوطنية الكبيرة التي تزامنت مع تنفيذ برنامج الإنعاش الوطني لكن التراجع الكبير في أسعار المحروقات عام 2009 أثر على السيولة حيث انخفضت بواقع 9.2 نقطة مئوية مقارنة بعام 2008 فيما شهدت سيولة وطنية مرتفعة أكثر من 60% خلال الفترة (2010-2013) لعودة الأسعار العالمية للبترول إلى الارتفاع مع ملاحظة الاتجاه النزولي للسيولة الوطنية. مما يؤكد وجود اتجاهات تضخمية ما يوضح مدى الاختلال بين معدل النمو في كمية النقود ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مما نتج عنه عدم وجود الاقتصاد في حالة استقرار نقدي الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع.

أما بالنسبة لمعامل الاستقرار النقدي فنلاحظ الارتفاع المسجل في 2008 و 2011 مما يؤكد وجود اتجاهات تضخمية وعدم وجود استقرار نقدي إضافة إلى التوسع الكبير في الكتلة النقدية المتداولة على حساب السلع والخدمات الأمر الذي دفع بالأسعار نحو الارتفاع خلال هذين العامين كما يبينها الشكل رقم في مقابل ذلك نلاحظ الانخفاض المسجل عام 2009 حيث اقترب الاقتصاد من وضع التوازن النقدي الذي سرعان ما عاد للارتفاع وظهور الضغوط التضخمية خاصة عامي 2011 و 2012 ولكن أقل حدة من تلك المسجلة خلال أزمة البترول 1986.

3. التضخم الاقتصادي

تعزيزاً للنتائج التي توصلنا إليها من خلال المؤشرات السابقة ندرس تطور التضخم الاقتصادي الذي يقيس زيادة أسعار السلع والخدمات في اقتصاد وهو مقياس لتخفيض قيمة العملة بينما يعتبر الوضع المقبول للتوازن ب 2.5%



شكل رقم 06: يبين تطور معدل التضخم في الجزائر خلال أزمتي 1986 و 2008

• أزمة 1986

نلاحظ من الشكل معدلات التضخم المرتفعة خلال الفترة (1990-1996) وهو نتيجة أساسية لاختلال التوازن بين خلق الأرصدة النقدية والتوسع في الاقتصاد لتوسع المعروض النقدي بوتيرة أسرع من الاقتصاد كما بيناه سابقا ، فرغم انخفاض الموجودات الخارجية مع استمرار تراجع أسعار المحروقات بالإضافة إلى الاستنزاف الكبير لها في خدمة المديونية الخارجية إلا أننا نلاحظ الارتفاع الكبير في التضخم فالأجدر أن يكون الاقتصاد في حالة انكماش وهذا التناقض الحاصل في الاقتصاد الجزائري يعود إلى تأثير التضخم المستورد الناتج عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية عالميا لموجة الجفاف خلال هذه الفترة من جهة وإلى سياسة تمويل العجز الموازي التي اتبعتها الجزائر لتمويل الاقتصاد ويبرز هذا من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين عامي 1989 و 1991 من طرف الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية .

وهذا ما دفع بالأسعار نحو الارتفاع ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة في سبيل التحكم في الأسعار ضلت هذه الأخيرة مرتفعة عن الأهداف المسطرة ونتج عنها فقدان العملة الوطنية ل 70% من قيمتها.

• أزمة 2008

يتضح من الشكل الارتفاع المسجل في معدل التضخم في الاقتصاد الجزائري عام 2008 الناتج أساسا عن التضخم المستورد إضافة إلى الجهود المبذولة من طرف بنك الجزائر في سبيل التحكم في الأسعار من خلال استعمال أدوات تحكم غير المباشرة. أيضا سجل معدل التضخم ارتفاعا بلغ 1.8 نقطة مئوية عام 2011 مقارنة بالعام الذي سبقه وهو ناتج بالدرجة الأولى عن ارتفاع المستوى العام للأسعار الداخلية.

تأثر مستوى التضخم بالتوسع القوي لنفقات الميزانية الجارية الذي ميز عامي 2011 و 2012 وبالتالي تميز هذين العامين بارتفاع التضخم الداخلي الناجم عن أثر السعر لبعض المنتجات الطازجة (لحم الأغنام...) ونظرا للمستوى المرتفع للتضخم أدخل بنك الجزائر ابتداء من منتصف جانفي 2013 أداة جديدة للسياسة النقدية تتمثل في استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5% يهدف هذا التعزيز لأدوات السياسة النقدية لامتناع أكبر للسيولة المستقرة في البنوك لضمان تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي، تقلصت السيولة المصرفية في الثلاثي الثاني إلى 2542.49 مليار دينار في نهاية جوان 2013 مقابل 2865.94 مليار دينار في نهاية مارس 2013 و 2876.26 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2012. (بنك الجزائر)

تميز سعر صرف الدينار الجزائري الحقيقي بارتفاع قيمة صرفه الحقيقية عام 2012 بوتيرة أكبر مقارنة بالعام 2011 حيث سجل ارتفاعا في قيمته قدرت ب 5.8% كمتوسط سنوي، وبذلك تم الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار الداخلية بالنظر إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية غير الغذائية المستوردة في الوقت الذي ازداد فيه فارق التضخم بين الجزائر ومنطقة الأورو عام 2012 حيث كان متوسط أسعار المنتجات الطازجة المحلية في ارتفاع مقارنة بعام 2011 بينما كان تأثير التضخم المستورد المعبر عنه بنقاط مئوية أقل أهمية.

الخاتمة

نستخلص من كل ما سبق ما يلي:

- هناك علاقة طردية بين التقلبات في أسعار المحروقات والعرض النقدي في الجزائر وهذا ما تم ملاحظته خلال أزمتي (1987 و 2008) تعتبر أزمة 1987 الأكثر تأثيرا من انخفاض حجم الكتلة النقدية المتداولة حيث بلغ في المتوسط خلال ستة سنوات من أزمة 1987 ب 10.5% وبلغت خلال نفس المدة من أزمة 2008 نسبة 12.1% .
- عان الاقتصاد الجزائري من نقص في السيولة المحلية خلال أزمة 1987 جراء انهيار أسعار المحروقات الذي دام مدة أكثر من عقد من الزمن بلغ في المتوسط خلال ستة سنوات الأولى من الأزمة 66.6% بينما بلغ متوسط معدل السيولة خلال نفس المدة خلال أزمة 2008 معدل 68.7% وتعتبر الخزينة العمومية المصدر الأول للسيولة المحلية باعتماد التمويل بالعجز الذي أدى إلى تدهور حاد في الاستقرار النقدي للجزائر من خلال الوضع غير المتوازن بين نمو الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام. فيما لم تتأثر السيولة المحلية خلال أزمة 2008 لارتفاع الثروة المحلية الناتجة عن تراكم إيرادات المحروقات هذا من ناحية إضافة إلى عودة أسعاره للارتفاع مجددا بداية من عام 2009 وقد أصبحت السياسة النقدية تؤدي دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار النقدي خلال السنوات الأخيرة من خلال تعزيز أدوات السياسة النقدية غير المباشرة أكثر .
- أثرت الإختلالات النقدية خلال أزمة 1987 بشدة على المستوى العام للأسعار بتسجيل معدلات تضخم قياسية تراوحت بين [16.7-31.7]% خلال الفترة (1990-1997) بينما سجل تأثير طفيفا جدا خلال أزمة 2008 حيث استطاعت الإدارة الجيدة للسياسة النقدية من الحفاظ على الاستقرار النقدي حيث ظل التضخم تحت السيطرة خاصة إذا ما قارناه بأزمة 1986 .
- رغم ما يتم تداوله من أنباء عن الانهيار الكبير في سعر صرف الدينار الجزائري خلال الثلاثي الأول والثاني من عام 2015 إلا أن أكبر الانهيارات فيه سجلت خلال أزمة 1987 بانخفاض بلغ 363.8% خلال سبع سنوات من بداية الأزمة، بينما سجل الانخفاض في سعر صرف الدينار مقدار النصف خلال الثلاثي الأول من عام 2015 مقارنة بمستواه خلال عام 2008 .

المراجع

1. مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999- (ص22)
2. التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أفريل 2002
3. التعليم رقم 4-2005 المؤرخة في 14 جوان 2005
4. cib.matixis.com./flushdoc.aspx ?id=36780
5. زكي رمزي، مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، القاهرة، 1980.
6. ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية، 1986-1989 دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر 1990.
7. olivier lacost. Comprendre les crises financières.eyrolles.2009
8. Annual Statistical Bulletin, OPEC,2010-2011
9. banque d'algerie
10. Banque d'Algérie, tendances financières et monétaires au premier trimestre 2015, sous l'effet du choc externe, juin 2015
11. وسام ملاك، النقود والسياسة النقدية الداخلية، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط1، 2000
12. Bulletin statistique de la banque d'Algérie séries rétrospectives Statistiques monétaires 1964-2011
13. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص:223
14. baba Ahmed Mustapha, diagnostic développement ,édition l'harmattan, France, 1999
15. Fergani merieme, le programme d'ajustement structurel en algérie, revue l'économie, algérie,N⁰ 34, juin 1966
16. ONS, monnaie et crédit, national currency and crédit
17. FMI